الاتجاهات الدولية الجارية في إعداد وإدارة وتقييم برامج تعليم المكتبات والمعلومات

أ.د. أسامة السيد محمود
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة
usama.elsayed@gmail.com

المستخلص

يناقش هذا البحث دليل برامج تعليم المكتبات والمعلومات الذى صدر عن الاتحاد الدولي للمكتبات والمعلومات عام 2022، وهو ليس عرض فقط إنما تحليل ومقارنة عناصره بالواقع المصري والعربي في تعليم المكتبات والمعلومات. وتم التركيز على محتويات البرنامج من المقررات والفئات التي تجمعها ثم الجوانب الإدارية والأكاديمية المرتبطة بهذه البرامج، وإمكانية تنفيذه لتحسين الواقع المصري والعربي الحالي.

الكلمات المفتاحية: برامج تعليم المكتبات والمعلومات – الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساته.

تاريخ استلام البحث: 2022/11/14 تاريخ إجازة البحث: 2022/11/24

تمهيد

كثيرة هي المتغيرات التي تؤثر على مجال المكتبات والمعلومات، وبالتالي يمتد التأثير إلى برامج إعداد المتخصصين في هذا المجال. أن تسارع وتيرة التطور في تكنولوجيا المكتبات والمعلومات، وأساليب استخدامها في مؤسسات المعلومات تفرض واقعاً جديداً على برامج إعداد اختصاصي المكتبات والمعلومات، كما أن الضغوط الاقتصادية على اقتصاديات كل المجتمعات تؤثر من ناحية أخرى على الإمكانات المتوفرة لهذه المؤسسات إلى أن جاء العامل الأخير – ولا أحد يعلم هل سيكون العامل الأخير أم سيأتي عوامل أخرى ألا وهو التغير المناخي الذى أثر على التصميمات الخارجية والداخلية للمؤسسات، وأثر على التركيبة السكانية في البيئة المحيطة للمكتبات ومراكز المعلومات لأن هذا التغيير أدى إلى هجرات داخلية وخارجية من مكان إلى مكان آخر أقل تأثراً بعوامل التغير، وكل ذلك يؤدى إلى إعادة دراسة احتياجات المستفيدين وإعادة تصميم نمط تقديم الخدمات كما تنعكس تلك العوامل بالتالي على محتويات برامج تعليم المكتبات والمعلومات.

هدف الدراسة ومجالها

يُعد الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها IFLA أكثر المؤسسات على مستوى العالم تتبعاً للتطورات الجارية والتطورات المنتظرة مستقبلاً في مجال المكتبات والمعلومات، وخير دليل على ذلك سلسلة تقارير الاتجاهات التي تصدر دورياً IFLA Trend Report، ثم سلسلة أدلة إعداد وتقييم برامج المكتبات والمعلومات (IFLA 2012 و IFLA BSLISE 2018)، ثم أخيراً دليل إعداد برامج المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات (IFLA 2022). وهذه التقارير والأدلة هي ثمرة جهد وتعاون العشرات من كبار الأساتذة والأكاديميين والمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات، فالدليل الأخير (IFLA 2022) اشترك في إعداده أساتذة أكاديميين من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والصين وإسبانيا وهولندا وبيرو وماليزيا، مما يُعطى الدليل شمولية دولية وواقعية في نفس الوقت.

تعرض هذه الدراسة للخطوط العريضة للدليل الأخير (IFLA 2022) وتُعلق عليه في ضوء الواقع المصري والعربي، وتشير إلى بعض الأمثلة على ذلك، وإلى الصعوبات التي تعترض طريق تعليم المكتبات والمعلومات في العالم العربي، وهذا التعليم للأسف يمر حالياً بأزمات متعددة

بداية من قلة إقبال الطلاب على الالتحاق به، وفى نقص فرص العمل المتاحة للخريجين وفى عدم ربط مخرجات برامج ومقررات التعليم باحتياجات سوق العمل، وفى إنتماء البرامج إلى كليات ومعاهد متعددة ما بين المؤسسات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، والإدارة، والإعلام والحاسبات الإلكترونية (محمود، أسامة 2014)، مما يؤثر على بناء مقررات وتوصيفات البرامج الموجودة. والصفحات التالية ستعرض لأهم ملامح ومكونات هذا الدليل الهام الذى من وجهة نظر الكاتب، ربما يكون بداية حقيقية إذا تم الاسترشاد به لبناء برامج تعليم مكتبات ومعلومات جيدة، تتلافى كثير من السلبيات الموجودة في البرامج حالياً.

ربما قبل البداية أريد أن أُشير إلى أن الدراسات العربية التي تتبع أدلة إعداد برامج تعليم المكتبات والمعلومات، وكذلك المؤسسات المهنية الدولية الهامة في هذا التعليم قليلة إلى حد الندرة، وربما أحدثها دراسة ياسمين سعيد (سعيد 2021) عن تأثير الرؤية العالمية للإفلا على التوجهات المستقبلية لبرامج إعداد اختصاصي المعلومات، ودراسة (المتبولي 2019) عن دور الجمعيات في التطوير المهني، ثم دراسة (محمود 2019) عن تأثير الرؤية العالمية للإفلا وتقارير الاتجاهات السنوية على إعداد اختصاصي المعلومات العرب في العصر الرقمي، ودراسة (شاهين 2008) عن اتجاهات التغيير والتحديث في برامج تدريس المكتبات والمعلومات على المستوى العالمي، ودراسة (حسين 2018) التي قارنت بين وضع برامج تعليم المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية الأخرى بالخارج من حيث تتبع التطورات وتبين أنه لا توجد فروق زمنية طويلة بين البرامج المصرية والبرامج في الخارج من حيث التطوير.

مقدمات الدليل الجديد (2022) تشرح طبيعة مجال المكتبات والمعلومات، وكيف أنه مجال متعدد الارتباطات الموضوعية وهى ارتباطات ليست ثابتة بل متغيرة باستمرار وأن برامج تعليم المكتبات والمعلومات متعددة الدرجات العلمية الممنوحة؛ ما بين الدرجة الجامعية الأولى ودرجات الدراسات العليا وإن كانت لابد أن تكون من أجل الحصول على شهادة جامعية.

يقدم لنا الدليل بعد ذلك تعريفاً جديداً في صياغته شاملاً في مضمونه ومجاله، إذ يُعرف مجال المكتبات والمعلومات بأنه:

"مجال دراسة وبحث وتطبيقات يهتم بالمعلومات مهما كان شكلها أو الوظائف المرتبطة بها ويهتم بالتكنولوجيا المرتبطة بالمعلومات وبتفاعل الإنسان مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

أما على المستوى المهني أو التطبيق فإنه يتناول كل أوجه ومراحل دورة حياة المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بهذه المراحل ثم يهتم بربط البشر أو المستفيدين في أي مكان بالمعلومات، وهو مجال مرتبط بكل مؤسسات التراث الثقافي في بيئة المعلومات والمعرفة الواسعة".

لو نظرنا إلى التعريف سنجد أنه أكد على طبيعة المجال الأكاديمية، ثم أكد على طبيعة المجال المهنية أو التطبيقية ربما للتأكيد على أنه مجال أكاديمي وبحثي وليس مجال مهني بحت، ثم ربط المجال بدورة حياة المعلومات في أي من مؤسسات التراث الثقافي وليس المكتبات ومراكز المعلومات فقط، بل بالمتاحف ومراكز المعرفة والأرشيفات ودور الوثائق وقواعد البيانات والمنصات الرقمية وغيرها والتي تتعامل كلها مع التراث الثقافي المحلي والعالمي.

ينتقل الدليل إلى التأكيد على أهدافه؛ وهى "أن يكون إطاراً لإعداد وتطوير وتقييم برامج تعليم المكتبات والمعلومات، يمكن استخدامه من قبل أصحاب المصالح – أصحاب فرص العمل – في تقييم جودة البرامج، وأن الدليل أُعد ليتلائم مع أي مستوى من مستويات برامج تعليم المكتبات والمعلومات على المستوى الجامعي. وقد راعى الدليل الاعتماد على أكبر عدد من المعايير الدولية والوطنية وعلى الإنتاج الفكري الحديث في مجال تعليم المكتبات والمعلومات، ثم قام باستطلاع لرأى أصحاب المصالح من رؤساء أقسام أو عمداء أو أصحاب فرص العمل أنفسهم، ويؤكد الدليل على أنه ليس دليل اعتماد، بل دليل تطوير وتقييم لأن الاتحاد الدولي IFLA ليس جهة اعتماد، لأن طبيعة الاعتماد أنه وطني ومحلي فقط ويعتمد على القوانين واللوائح الداخلية لكل مؤسسة أو مجتمع.

ينتقل الدليل بعد تحديد أهدافه العامة إلى تحديد أهداف تفصيلية محددة يمكن سردها في النقاط التالية:

1/أن يكون أداة قياسية لتقييم وتطوير وتحسين البرامج الحالية.

2/أن يكون أداة مساعدة لتصميم برامج جديدة.

3/أن يكون أداة للحكم على جودة البرامج الحالية.

4/أن يحدد المهارات المطلوب توافرها في المتخصصين والخريجين من برامج تعليم المكتبات والمعلومات.

5/أن يحدد القيم المطلوبة التي تسعى إليها البرامج.

6/أن يضمن نوع من المعيارية والتوحيد في برامج تعليم المكتبات والمعلومات على المستوى الدولى، مع ترك مساحة للنظم واللوائح ومعايير الاعتماد الوطنية.

7/أن يضمن ملائمة مهارات الخريجين للعمل في بيئة المعلومات الجديدة وكل أنواع المؤسسات المعنية بالتراث الثقافي.

8/أن يحدد التخصصات البينية العابرة والمتعددة للتخصصات التي لها تأثيرها على المجال.

الإطار العام والمحاور الأساسية في برامج تعليم المكتبات والمعلومات

حدد الدليل 8 مناطق اعتبرها هي أساس الكيان المعرفي Foundational Knowledge ولابد من تمثيلها في أي من برامج تعليم المكتبات والمعلومات وهى :-

أولًا : المعلومات والمجتمع

في هذا المحور، لابد من وجود مقررات عن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية والثقافية والتربوية والاجتماعية التي تؤثر في إنتاج وتوزيع وبث المعلومات في المجتمع، وقوانين حرية تدفق المعلومات وحقوق الملكية الفكرية، والعوامل التي تؤدى إلى حراك اجتماعي وخطط التنمية المستدامة في المجتمع وهذه كلها عوامل تؤثر على مؤسسة المعلومات بكل أشكالها، والحقيقة أنه تتواجد معظم هذه المقررات ببرامج تعليم المكتبات والمعلومات بمصر كمدخل للمكتبات والمعلومات، وتاريخ المكتبات والمعلومات.

ثانيًا : أساسيات Foundation مهنة المكتبات والمعلومات

وهى ما يمكن أن يطلق عليه المقررات الإطارية (الهجرسي 1980) وتتواجد مقررات من أساسيات المعرفة والعلاقات الموضوعية لها مع العلوم الأخرى ووظيفة ومهام وتطور وتاريخ المهنة ومؤسساتها والقيم الجوهرية التي تحكمها والدور الذى تقوم به في المجتمع والمهارات الناعمة المطلوبة لمن يعمل في مؤسسات المعلومات. وهذا الموضوع الأخير للأسف غائب إلى حد كبير في أقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية والعربية، بل أن الدراسات المتعمقة فيه قليلة هي الأخرى إلى حد الندرة، ولم يتعرض لها إلا الحلبى (2021) حيث استخرج

المهارات الخاصة بالتواصل مع الأخر والمهارات الاجتماعية والعقلية والإبداعية والقيادية والإدارية والسمات الشخصية باستقصاء على اختصاصي المعلومات أنفسهم، وبحث حسن (2012) الذى حددت فيه أهم السمات والمهارات الناعمة من وجهة نظر أصحاب فرص العمل وتوصلت إلى نتيجة أن هذه المهارات لا تُكتسب ببرامج المكتبات والمعلومات الحالية في الجامعات المصرية.

ثالثًا : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أن الغرض من الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تسهيل وتحسين عمل مؤسسات المعلومات في زيادة سرعة وكفاءة دورة حياة المعلومات في المجتمع وتحسين طرق وصول المستفيدين إلى المعلومات وتحسين طرق وأساليب الخدمات المقدمة لهم. أن هذا المحور يتضمن معايير ونماذج ومتطلبات الحلول المتاحة والمطروحة لجمع وتشغيل وإدارة وتقديم ونشر والبحث واكتشاف الوصول إلى المعلومات. ويتطلب ذلك تكوين مهارات ممارسة واستخدام وتطبيق وإدارة الحلول للأجهزة والبرمجيات المتوفرة.

للأسف فإن هذه المنطقة يسودها الاضطراب الشديد في برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية والعربية، وهناك خلط بين أن يكون اختصاصي المعلومات مستفيد ومستخدم ومُقيم للتكنولوجيات والبرمجيات الموجودة، وبين أن يكون المصمم لها، فالأخير هو خريج كليات الحاسبات والذكاء الاصطناعي وكليات الهندسة، ولا يستطيع طالب المكتبات والمعلومات ذو الخلفية الأدبية المنتمية إلى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية أن يدرس ويطبق مقررات مثل تصميم نظم المعلومات أو علوم البيانات أو الذكاء الاصطناعي أو البرمجة؛ لأنها كلها تعتمد على الرياضيات والخوارزميات التي لا يوجد لدى طلاب المكتبات والمعلومات أي خلفية عنها. لقد أدى هذا التداخل بين تخصص المكتبات والمعلومات وبين تخصص الحاسبات إلى نقل بعض أقسام كاملة للمكتبات والمعلومات إلى كليات الحاسبات (جامعة أم القرى وجامعة الإمام محمد بن سعود) بالمملكة العربية السعودية، وإلى تَقَدُّم بعض أقسام المكتبات والمعلومات ببرامج تخلط مقررات التخصصين معاً، وتم رفضها من المجلس الأعلى للجامعات، بل جاء الرد أن بعض المقررات مثل علوم البيانات، وتصميم النظم أو الذكاء الاصطناعي، أو البرمجة هي تخصصات أصلية لكليات الحاسبات فقط. الحقيقة أن دليل IFLA يُحدد بدقة

المهارات المطلوبة لاختصاصي المعلومات والتي لابد أن تظهر في المقررات التي يدرسها الطالب ومن هذه المهارات؛ ممارسة واستخدام وتطبيق وإدارة الحلول للأجهزة والبرمجيات المتوفرة.

رابعًا : البحث والابتكار

الغرض من وضع مجموعة مقررات عن كيفية البحث هو إيجاد حلول وقياس تأثير وتشخيص ومعرفة العائد، من الخدمات وبالتالي يساهم الاختصاصي في تحسين بيئة العمل. هذا يتطلب مهارات بطرق البحث وتصميم وأخلاقيات إجراء البحوث وتحليل البيانات وتقديمها في شكل مفيد وكيفية نشر والإعلان عن نتائج هذه البحوث، والقدرة على جمع البيانات المطلوبة والعبور إلى التخصصات البينية التي تساهم في تكامل هذه البحوث. والحقيقة أن هذه المهارات أكثر ملائمة لطالب الدراسات العليا، ومع ذلك فمعظم برامج تعليم المكتبات والمعلومات العربية تضم مقررات على مستوى الدرجة الجامعية الأولى عن طرق البحث.

خامسًا : إدارة مصادر المعلومات

يضم هذا المحور كل مراحل التعامل مع مصادر المعلومات بداية من التزويد مروراً بالتنظيم والحفظ بصرف النظر عن شكل ونوع المصادر أو طبيعة مؤسسة المعلومات؛ لهذا لابد من مقررات عن البحث واختيار المصادر الملائمة لاحتياجات المستفيدين ومبادئ تنظيم المعلومات والمعرفة والمعايير التي يعتمد عليها في ذلك والإجراءات التي تتم، وتبادل المصادر مع المؤسسات الأخرى، وطبيعي أن يمتد ذلك إلى قوانين الملكية الفكرية والميتاداتا وأدواتها. وهذا كله ليس ببعيد عن ما أطلق عليه (الهجرسي 1980) المقررات الوظيفية التي تكسب الطلاب مهارات مهنية يؤديها في أضلاع العمل الأساسية في المكتبات ومراكز المعلومات وهى التزويد – التنظيم – الخدمات، وهذه الفئة من المقررات موجودة بوفرة في برامج تعليم المكتبات والمعلومات المصرية والعربية.

سادساً : إدارة المهنيين

من أهم واجبات إدارة أي مؤسسة معلومات، أن تحدد المهارات المطلوبة لكل نوع من الاختصاصيين، ويتطلب ذلك أن تتواجد مقررات عن نظريات ومبادئ الإدارة وسياسات إدارة العاملين، وكيفية اتخاذ القرارات وبناء الثقة لديهم وكيفية تقييمهم، ثم كيفية التفاوض مع

الناشرين والموردين واقتصاديات العمل في المؤسسة والنظم والرواتب والحوافز وإدارة المشروعات والتخطيط والثقافة التنظيمية وأخلاقيات العمل. لو نظرنا إلى برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية والعربية لوجدنا قليل جداً من المقررات في هذا الاتجاه وربما تقتصر على مقرر أو اثنين عن الإدارة العامة، أو إدارة الأعمال مع أن الاتجاه المستقبلي الواضح أن يكون اختصاصي المعلومات هو مديراً للمعرفة وهذا يتطلب طبعاً إعادة النظر في مقررات هذا المحور، على المستوى المحلي والمستوى العربي.

سابعًا : تقدير احتياجات وخدمات المستفيدين

هذه الفئة من المقررات تتضمن مقررات عن طبيعة المستفيدين وسلوكهم في البحث عن المعلومات، ووضع أولويات لتلبية احتياجاتهم مقارنة بالإمكانات الموجودة، ثم دراسة اقتصاديات تقديم الخدمات وهل تكون دائمة أم مؤقتة وهل يمكن أن يقدمها المستفيدين لأنفسهم أم تتطلب اختصاصي لتقديم الخدمة كخدمات المراجع أو تعليمات البحث وتقييم المعلومات. أن هذا يتطلب التطرق إلى مقررات ربما تكون خارج قسم أو كلية المكتبات والمعلومات كمقررات سيكولوجية المعرفة أو علم اجتماع المعرفة، إذا كانت لوائح البرنامج تسمح بأن يدرس الطالب بعض المقررات في أقسام أو كليات أخرى، لأن من الصعب – خاصة في برامج المرحلة الجامعية الأولى أن تضم مقررات من هذا النوع على حساب مقررات متخصصة للالتزام بعدد المقررات التي تفرضها المؤسسة الأم.

ثامنًا : التعليم المستمر

أحد أهم واجبات اختصاصي المعلومات الحالية، وأحد أهم مسئوليات مؤسسات المعلومات، هي مساعدة المستفيدين على مواصلة التعليم المستمر، وتعليمهم كيفية استخدام المعلومات والبحث عنها وتقييمها وكيفية التعامل مع المعرفة الرقمية، علاوة على التفكير النقدي. ويتم ذلك إما مباشرة بالطرق التقليدية عن طريق ندوات أو محاضرات تنظمها المكتبة للمستفيدين في مواعيد محددة، أو عن طريق تسجيلها وطرحها مباشرة Online على موقع المكتبة. هذا يتطلب مهارات لابد أن توفرها برامج المكتبات والمعلومات لتكوين مهارات لدى الطالب عن تكنولوجيا التعليم ونظرياته وطرق التدريس. وللأسف نادراً ما نجد مقررات من هذا النوع في برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية والعربية، وإن كان برنامج كليات التربية

النوعية يوفر إلى حد ما بمصر هذه النوعية المطلوبة من الخريجين المطلوبين في المدارس والمعاهد التعليمية على وجه الخصوص. ولا ننسى هنا أيضاً أن هناك حاجة إلى ندوات أخرى متخصصة لاختصاصي المعلومات أنفسهم، وهى مسئولية تنظيمية مشتركة بين البرامج التعليمية وبين مؤسسات المعلومات، فلابد أن تطرح برامج تعليم المكتبات والمعلومات بعض المقررات والندوات والمحاضرات لاختصاصي المعلومات في التطورات الجارية، وفى نفس الوقت لابد أن تقوم مؤسسات المعلومات أيضاً بتنظيم ندوات ومحاضرات وورش عمل تدريبية من حين إلى آخر للاختصاصيين لملاحقة التطورات الحديثة (محمود 2016).

الحوكمة والإدارة والجو انب التنظيمية

1/بناء البرامج والمقررات وطرق التدريس

يتطلب بناء البرامج الدراسية في المكتبات والمعلومات سواء على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو مستوى الدراسات العليا، مقررات تكسب الطالب مهارات في طائفة كبيرة من المجالات، لهذا لابد أن تحتوى على مقررات إجبارية تمثل أساس Core المهنة، ومقررات اختيارية تكسبه المهارات التكنولوجية والإدارية والشخصية المطلوبة. وهذا طبعاً يعتمد على نظام المؤسسة الأم، وهل يسمح – خاصة لبرامج الدرجة الجامعية الأولى – أن يدرس الطالب مقررات خارج قسم أو كليته.

في كل الحالات لابد أن تتنوع طبيعة المقررات بين المقررات النظرية، والمقررات العملية، ثم مقررات في اتجاه يقود الطالب للتخصص أما في وظيفة معينة أو خدمة معينة أو مؤسسة معينة. لهذا فإن بناء البرنامج لابد أن يسير بالشكل التالي:

أولًا: مجموعة المقررات الإجبارية: وهى مقررات الأسس والركائز (انظر أولاً وسابعاً وثامناً في الفقرات السابقة) والعمليات الفنية والإدارة (انظر ثانياً ورابعاً وخامساً السابقة) وخدمات ودراسة المستفيدين (انظر ثالثاً وسادساً السابقة).

ثانيًا: مجموعة المقررات الاختيارية: لدراسة أحد المسارات لنوع معين من الخدمات أو العمليات الفنية أو المؤسسات.

ثالثًا: مجموعة مقررات موضوعية: لدراسة مقررات في موضوعات متخصصة معينة تقود الخريج للعمل في مكتبة أو مؤسسة معلومات متخصصة، وغالباً يقوم الطالب بدراسة هذه المقررات في أقسام أو كليات أخرى.

أما عن طرق التدريس فهذا يعتمد على أعضاء هيئة التدريس، ويترك لهم الاختيار في ذلك، لكن لابد من توفير الإمكانات من معامل ومكتبات، ولابد من توفير المواد المساعدة من معايير ونماذج تساند طرق التدريس.

2/إدارة وحوكمة البرنامج

من المسلم به أن منذ افتتاح أول برنامج لتعليم المكتبات والمعلومات بجامعة كولمبيا في الولايات المتحدة عام 1876م، إن أي برنامج مقترنًا به لتعليم المكتبات والمعلومات لابد أن يكون منتمياً إلى أحد مؤسسات التعليم العالي، وأن يكون وحدة أكاديمية قائمة بذاتها سواء كلية أو قسم أو شعبة داخل قسم. والاتجاه الحالي والمستقبلي هو تكوين برامج عابرة للتخصصات تجمع مقررات المكتبات والمعلومات مع المقررات ذات العلاقة عن تخصصات الحاسبات والذكاء الاصطناعي والتربية والإدارة وأن يكون هذا البرنامج تابعاً للجامعة أو المؤسسة الأم مباشرة.

ومن المسلم به أن هذا البرنامج يشرف عليه ويديره إما عميد إذا كان البرنامج لمدرسة أو كلية، أو رئيس قسم أو رئيس شعبة إذا كان البرنامج وحدة أكاديمية داخل مدرسة أو معهد أو كلية. وهذا الرئيس أو العميد يُفضل أن يكون حاصل على درجة الأستاذية أو على الأقل أستاذ مساعد (مشارك) يتمتع بالخبرة الكافية، وأهم مسئولياته هي التخطيط الاستراتيجي الدائم لتطوير البرنامج، والإشراف على تطبيق المعايير الأكاديمية التي تكفل جودة البرنامج، علاوة على تمثيل البرنامج في مجالس المؤسسة الأم.

3/هيئة التدريس الأكاديمية والهيئة المعاونة

هيئة التدريس الأكاديمية مسئولة أساساً عن التدريس وعن الإشراف على طلاب الدراسات العليا، ولابد أن تكون مؤهلاتهم وتخصصاتهم الفرعية كافية لتغطية جميع جوانب البرنامج، ويشترط فيهم غير المؤهلات الأكاديمية، نشر عدد كاف من البحوث في مؤتمرات أو مجلات علمية رصينة، ولهم عضويات في الجمعيات والاتحادات المهنية المرموقة، وتختلف

أنظمة الجامعات فبعضها يشترط التعيين الدائم لأعضاء هيئة التدريس، بينما تفضل أغلبية الجامعات التعيين المؤقت بعقود محددة، باستثناء أعضاء هيئة التدريس المرموقين فيتم عمل تعاقدات دائمة معهم.

أما عن الهيئة المعاونة فهؤلاء عادة مساعدي باحثين ويستعان بهم في تدريس بعض أجزاء من المقررات ذات الطبيعة التطبيقية، كما يستعان بهم في إعداد البحوث التي يتعاقد معها البرنامج لجهات خارجية، ومعظم الجامعات المصرية العربية تفضل طبقاً للأنظمة تعيين هؤلاء كمعيدين أو محاضرين ثم يتم نقلهم إلى كادر أعضاء هيئة التدريس بعد حصولهم على درجة الدكتوراه.

ومجموعة الهيئة المعاونة لابد أن يكون منهم أيضاً أمناء المعامل وأمناء مكتبة البرنامج والهيئة الإدارية المعاونة للشئون المالية والإدارية والسكرتارية وشئون الطلاب ويفضل أن تضع إدارة البرنامج خطط للتنمية المهنية الدائم لهذه الفئة. ولعله من المعروف أن في الجامعات المصرية والعربية تكون الهيئة المعاونة والإدارية في الشئون المالية والإدارية وشئون الطلاب مركزية على مستوى المؤسسة الأم، ويخصص عدد محدود منهم لأعمال السكرتارية للبرنامج.

4/الطلاب

يذهب الدليل (IFLA 2022) بعيداً جداً عن الواقع المصري والعربي في هذا العنصر، أن هذا الواقع يفرض نظاماً مركزياً لتوزيع الطلاب على التخصصات والأقسام والبرامج المختلفة، إما مركزياً على مستوى مكتب وطني موحد (مكتب التنسيق في مصر) أو على مستوى الجامعة ككل، وقدر الإمكان يتم التوزيع بمحاولة ملائمة ما بين مجموع درجات الطالب الكلى، ودرجاته في بعض المقررات المؤهلة لبرنامج محدد، وبين رغبة الطالب نفسه وبين الشروط التي تضعها المؤسسة الأم وبالتالي يجد برنامج المكتبات والمعلومات قائمة مرسلة من المؤسسة الأم بأسماء طلاب تم توزيعهم على البرنامج. ولعلنا كلنا نشعر في السنوات الأخيرة بقلة أعداد الطلاب الملتحقين ببرامج المكتبات والمعلومات نتيجة قلة فرص العمل المتاحة، والنظرة المجتمعية لعمل أمناء المكتبات واختصاصي المعلومات التي تضعها في مرتبة أدنى من التخصصات الأخرى حتى في كليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية التي تنتمى إليها برامج المكتبات والمعلومات، وهذه الكليات للأسف يتم توزيع الطلاب الحاصلين على أدنى الدرجات في نهاية المرحلة الثانوية عليها.

ومع ذلك فالدليل الحالي يفضل وضع شروط لقبول الطلاب تحدد المواصفات والسمات الشخصية والعملية للطلاب، وعقد مقابلات شخصية وتحريرية لهم، ويدعوه إلى عمل دعاية كافية للبرنامج وعقد لقاءات تعريفية للطلاب الجدد لتعريفهم بطبيعة المجال والمهنة، والعمل على تنمية الانتماء من جانبهم للبرنامج والمهنة.

ولابد من وجود سياسة للمنح والبعثات وتبادل الطلاب وطرق التقييم وقبول الطلاب الأجانب، كما لابد من وجود نظام للإرشاد الأكاديمي، ولابد من تسهيلات للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة، كما لابد من تكوين روابط للخريجين ومجموعات على شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت ويُفضل الدليل ضرورة عمل برامج خاصة للخريجين للتنمية المهنية والتعليم المستمر.

والحقيقة أنه لو تغافلنا عن حرية البرنامج في اختيار الطلاب، لوجدنا أن معظم الشروط التي وضعها الدليل موجودة ومطبقة في البرامج المصرية والعربية.

5/التعليم المستمر

يشير دليل (IFLA 2022) في هذه الجزئية إلى دليل سابق خُصص للتعليم المهني المستمر (Varlejs 2016) وأنها مسئولية مشتركة بين الاختصاصيين ورؤسائهم ومؤسساتهم والبرامج الأكاديمية لتعليم المكتبات والمؤسسات المهنية في المجال، وأي برامج للتعليم المهني المستمر تهدف إلى سد الفجوة بين المهارات الحالية للعاملين، وبين الاحتياجات والمتطلبات الجديدة في العمل. وهذه البرامج لابد أن تُراعى في تصميمها ما يلى:

1/الاتجاهات الوطنية والدولية الجارية والمستقبلية خاصة خطط التنمية المستدامة.

2/الاحتياجات المعلوماتية المتغيرة للمستفيدين وهذه البرامج لابد أن تستخدم طرق متعددة في التدريب الذى يفضل أن يكون تطبيقياً، وأن تتعدد وسائل تنظيمها ما بين حضورياً وعن بعد Online وأن تكون مختلفة التكاليف ويفضل أن تكون ملحقة بمؤتمرات وندوات لضمان حضور أكبر عدد من الاختصاصيين (محمود 2016).

6/مصادروتسهيلات التعليم والبحث

المصادر والتسهيلات هي الأدوات الوسيطة بين البرنامج وبين الطالب أو المتعلم، ولابد أن تضمن وصول الطالب إلى مصادر معلومات خارج المؤسسة، ويعنى ذلك النفاذ إلى أكبر عدد من الخدمات الببليوجرافية الرقمية، والمكتبات، ومنصات التعلم الذاتي، وقواعد بيانات النصوص الكاملة، والمصادر المرجعية المطبوعة والرقمية.

وهناك الجانب المادي من التسهيلات المتمثل في قاعات الدراسة والمعامل والأثاث المناسب والبرمجيات والأجهزة والمعايير المستخدمة في بعض المقررات وسبل الاتصالات التي تكفل النفاذ إلى مصادر أخرى خارج المؤسسة.

7/مراجعة وتطوير البرنامج

هناك حاجة ملحة بسبب المتغيرات المحيطة بالمهنة لمراجعة دورية لمحتويات البرنامج ومحتويات المقررات نفسها، وعادة ما تكون فترات المراجعة كل 3 سنوات ولا تزيد عن 7 سنوات. من المعروف أن البرامج المصرية يتم إعداد لوائح داخلية للمقررات كل 5 سنوات تقريباً وهى فترة معقولة بعد أن يتخرج الطلاب بعد 4 سنوات دراسة وتحديد المهارات التي اكتسبوها، أن عملية المراجعة والتطوير هي نتاج عمل مشترك بين إدارة البرنامج وأعضاء هيئة التدريس والطلاب وأصحاب فرص العمل وممثلين من المؤسسة الأم، ويكون ناتج عملية التطوير مجموعة تعديلات في اتجاهات مختلفة أهمها وضع مقررات جديدة وضم مقررات سابقة معاً وحذف مقررات أخرى، وإعادة وضع توصيفات لبعض المقررات.

خاتمة

كما ذكرت في البداية ليس هذا عرض للدليل بقدر ما هو مناقشة وتحليل لمحتوياته والغرض هو وضع هذه الأداة أمام المسئولين عن برامج تعليم المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية والعربية، كخارطة طريق لتحسين الواقع الحالي لهذه البرامج.

قائمة المراجع

-حسن، فايقة (2012) سمات ومهارات اختصاصي المكتبات والمعلومات وفقاً لتقدير أصحاب فرص العمل في مصر ومدى توافرها في أقسام المكتبات والمعلومات. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 19، ع 37.

-حسين، رجاء (2018) برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية في ضوء التطورات الجارية في الجامعات الأجنبية. رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة.

-الحلبى، خالد (2021) المهارات الناعمة كضرورة للعمل في المكتبات ومراكز المعلومات. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج 3، ع 8.

-سعيد، ياسمين (2021) تأثير الرؤية العالمية للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات IFLA على التوجهات المستقبلية لبرامج إعداد اختصاصي المعلومات. رسالة دكتوراه – جامعة جنوب الوادي - قنا.

-شاهين، شريف كامل (2008) اتجاهات التغيير والتحديث في برامج تدريس المكتبات والمعلومات دراسة استكشافية للتوجهات العالمية خلال الفترة 1995-2001 مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، مج 1، ع1.

-المتبولي، هبة (2019) دور الجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات في تطوير مهارات الأخصائيين بالعالم العربي دراسة تحليلية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج 6، ع4.

-محمود، أسامة السيد (2014) تحديات تعليم المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 21، ع 41.

-محمود، أسامة السيد (2016) التكوين والتأهيل المستمر من أجل التنمية المهنية للعاملين في مراكز المعلومات والأرشيفات في عالم متغير. بحث قدم في ندوة التكوين والتنمية المهنية لاختصاصي المعلومات في الوطن العربي. تونس، المعهد العالي للتوثيق – جامعة منوبة.

-محمود، أسامة السيد (2019) تأثير الرؤية العالمية للإفلا وتقارير الاتجاهات على إعداد وتنمية أخصائي المعلومات في العصر الرقمي. بحث في المؤتمر الإقليمي الرابع للإفلا في المنطقة العربية – الشارقة.

-الهجرسي، سعد (1980) الإطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية الذاكرة الخارجية. القاهرة – مطبعة جامعة القاهرة.

-IFLA (2012) Guidelines for professional library and information education programs.

-IFLA BSLISE working group (2018) Building strong LIS education; A call to global and local action.

-IFLA (2022) IFLA guidelines for professional library and information science (LIS) educational programs.

-Varlejs (2016) Guidelines for continuing professional development principles and best practices, IFLA.

-www.IFLA.org.IFLA trend reports 2016, 2018, 2021.

Current International Trends in Preparing – Management and Evaluation library and information Science education Programs

Usama El-Sayed Mahmoud

Professor of Library and Information Science

Cairo University - Faculty of Arts

usama.elsayed@gmail.com

Abstract

A discussion and analysis to the recent Guidelines for library and information education by IFLA 2022, to review the last trends in the fields, with comments to disclose the problems and recent status quo of library and information educational Programs at Egyptian and Arabic universities.

Key Word: library and information education, International Federation of library Association and Institution.